

في غياب سوريا» (الاهرام، ١٢/٥/١٩٩٠). وأعلن مصدر جزائري مأذون له: «إن جدول أعمال القمة لا يتفق مع رأي الجزائر القائل بأن اجتماعاً كهذا يجب أن يخصص للبحث في التهديدات التي تشكلها الهجرة اليهودية إلى فلسطين وأمن العالم العربي ومساندة الانتفاضة والبحث عن تسوية للأزمة اللبنانية... [فـ] هل يمكن عقد قمة لا تثار فيها المشكلة اللبنانية؟ وهل يمكن التحدث عن هذه المسألة في غياب لبنان؟» (السفين، ٢٨/٥/١٩٩٠).

ولبنان، بالطبع، لا يستطيع الحضور اذا لم تحضر سوريا.

وجاءت آخر المساعي لاقناع سوريا بالحضور من قبل ليبيا، حيث عرّج الرئيس الليبي، معمر القذافي، وهو على طريقه إلى بغداد، على دمشق، في ٢٦/٥/١٩٩٠، ويفي فيها حتى صبيحة يوم افتتاح مؤتمر القمة، الذي تأخر عن موعده ساعتين بانتظار القذافي، الذي أجرى سلسلة مباحثات مع الأسد، صرح، في ختامها، الناطق باسم القصر الجمهوري في سوريا، جبران كورية، بأن الأسد والقذافي ناقشا «موضوع مؤتمر القمة العربي من أوجهه كافة، ومن منطلق سوريا المبدئي لعقده، ورؤيتها أنه لا بد من التحضير للمؤتمر تحضيراً دقيقاً ومتقدماً، كي يتناسب مع الحاجة الداعية إلى عقده، ويوفر الحدود الضرورية لواجهة التحديات المصرية التي تواجه الأمة العربية من العدو الصهيوني ومشاريعه العدوانية التوسعية، ومن النتائج التي أدى إليها بعض التطورات التي وقعت في الساحة الدولية». وذكرت مصادر مطلعة أن القذافي أكد، في حواراته مع الأسد، «أنه يتفهم وجهة النظر السورية من القمة، ويقف معها إلى حد كبير، خصوصاً في ان المؤتمر الذي يفترض ان يتتصدى لمهام خطيرة كان يستدعي اعداداً أفضل وأدق حتى لا ينتهي [إلى] مجرد تظاهرة سياسية؛ فإن يجري التمهيد له بمجموعة لقاءات بين المعنيين من الاقتصاديين والاستراتيجيين والعسكريين إضافة إلى الدبلوماسيين... لأن التلاقي في قمة غير معدة مهدد بالتفجير من الداخل». وقال القذافي: «لو ان ذهابه إلى بغداد يؤذى سوريا وموقفها، لما ذهب... [إلى] ان وجوده في المؤتمر مفید وضروري، لأنه [على حد تعبيره] سيلجم الاندفاعات وجموعات

لدعوة الأسد، باعتبار العراق الدولة المضيفة. وبمبادرة حسن نية، قال وزير خارجية العراق، طارق عزيز: «إن العراق أوقف ما يسمى بالحملات الإعلامية الموجهة ضد الحكومة السورية كإجراء من إجراءات التمهيد لقمة العربية الاستثنائية في بغداد... [وإذا] ان هذا القرار اتخذ من جانب العراق فقط، وليس وراءه أي اتفاق ثلثائي» (القبس، ٤/٥/١٩٩٠).

وبسبب التركيز حول وجوب حضور سوريا، كما قال أحد المراقبين العرب، إن الأمن القومي العربي ليس موضوعاً من المباحث التي يصدر فيها قرار بالرضى والتراضي، وبالاحسان والقبلات... [فـ] القمة الطارئة تقدّم لمناقشة التحديات والأخطار التي تهدّد أمن العرب؛ وليس سراً أن إسرائيل وهجرة اليهود إليها في مقدم هذه التحديات؛ وليس سراً أن صدّيد الجراح اللبناني يمتد إلى أطراف أخرى في جسم المنطقة؛ وليس سراً أن سوريا لديها إمكانات... [وإذا] الغياب السوري يعني أربعة أشياء، كلها خطرة: أولها، ان المعلومات عن حالة الأمن القومي العربي، واحتياجاته، وحمايته، المطروحة على المؤتمر ستكون مبتورة وناقصة في جزء من أخطر أجزائها؛ ثانياً، ان اقامة جبهة شرقية قوية متصلة كأحد أهم البذائع الممكّنة لن يطرح؛ ثالثاً، ان قضية لبنان مجدة لقمة طارئة جديدة؛ ورابعاً، ان قرارات المؤتمر ستتفق، بهذا الغياب، إلى الصدقية الدولية» (جميل مطر، الحياة، ٢٨/٥/١٩٩٠، ص. ٩).

وفي رسالة إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية، قال رئيس الحكومة اللبنانية، د. سليم الحص: «أشعر ما نخشاه أن يكون من جراء انعقاد القمة، من غير ضمان المشاركة الاجتماعية على أعلى المستويات، تضييع الموقف العربي المشترك حال لبنان... [وإذا] نحن لا نرى كيف يمكن ان تكون مناقشة القضية اللبنانية مجده، عملياً، في غياب سوريا... فيما لو فرضت ظروف انعقاد المؤتمر عزوف الشقيقة سوريا عن المشاركة بها» (الشرق الأوسط، ١٣/٥/١٩٩٠).

وكان موقف الجزائر شبّهها بال موقف اللبناني؛ إذ صرّح وزير خارجية الجزائر، سعيد أحمد غزالى، في حديث صحافي، في ١٢/٥/١٩٩٠، بأنه «لا معنى لقمة العربية الطارئة، المقترن عقدها في بغداد،